

كردستان
داد كاري بالائي نيلىكحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٢١/١٢١٠/١٣٠١٣

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧ برئاسة القاضي السيد مفتح المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بلال ومحمد صالح التليدي وعود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوروكيس وحسين ابر التمن المأثونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- التميز / المدعي / لوكان محمد حسين الاعرجي / وكيله المحامي علي حسين السعدي .
التميز عليهما / المدعي عليهما / ١ - السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي / إضافة لوظيفته
وكيله الموظف الحطولي / زياد طارق ومصعب منعم محمد .
٢ - رئيس الجامعة التكنولوجية / إضافة لوظيفته / وكيله الحطولي
وسام علي حسين .

الإدعاء

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وكيله إمام محكمة القضاء الإداري بأن موكله قدم تظلماً إلى المدعي عليه الأول / إضافة لوظيفته وضح فيه انه اعد الكفالات العائدة إلى العراق عام ٢٠٠٩ وحصل على شهادة الدكتوراه من بريطانيا وهاجر إلى الأردن عام ١٩٩٨ مسطراً نتيجة ضغوطات أجهزة النظام السابق . وعمل في إحدى الجامعات الأردنية لمدة عشر سنوات وبسبب هذه الهجرة الاضطرارية خرج العراق اعتبر مستقياً عن الوظيفة وقدم طلباً لإعادته إلى الوظيفة باعتباره مهجر وباعتباره مسؤول بقرار مجلس الوزراء العمومي (١٤١) لعام ٢٠٠٨ الخاص بإعادة أصحاب الكفالات في الخارج إلى وظائفهم السابقة باعتبار إن الكلية بحاجة إلى خدماتهم ولذا عليهم إلا إن الجامعة التكنولوجية رفضت إعادته على أساس ما موضح في أعلاه ورغم صدور قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ . نظم المدعي بموجب نكلمه المؤرخ ٢٠١٢/٧/٨ ولم يبت بالنظم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٦ طالباً إعادته إلى الوظيفة السابقة باعتباره من أصحاب الكفالات العائدة استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٤١) لعام ٢٠٠٨ . ونتيجة للمرافعة الحضورية العتبية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ وبعدد الاستشارة (٢٢١/ق/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق بقضي برد دعوى المدعي . طعن التميز بالحكم بواسطة وكيله إمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب التالعة التمييزية المؤرخ ٢٠١٣/٣/٢٤ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.

كوالساری عراق
داد كای بالایی فیتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢١٠/١٢١٠١/٢٠١٣

القرار:

لدى التصديق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً وندى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون لأسباب الواردة فيه ذلك لان المميز كان قد أعتبر مستقلاً من الوظيفة لعدم تحاققه بعد ابعاده حسيما جاء بكتاب الجامعة التكنولوجية المرقم (٤٣٢٦) المؤرخ ١٩٩٩/٧/٢٨ - وأن طلب إعادته الى الوظيفة يخالف القانون لأن عند تقديمه الطلب يكون قد تجاوز السن القانونية لكونه من مواليد ١٩٤٤ . أما ماورد بالاعتراضات التمييزية أنه هاجر الى الاردن سنة ١٩٩٨ لأسباب عائلية او طائفية فإن هذا الدفع غير وارد ايضا ذلك أن تم بهاجر وأما ذهب موقفاً الى خارج العراق ولم يعد فأعتبر مستقلاً وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحصيل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٢٧ .

الرئيس
مهدت المعمود

العضو
فرووق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محجة

العضو
اكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب النقاشيني

العضو
عهود صالح الميحي

العضو
ميخائيل شمشون زين كور كيمس

العضو
حسين أبو الحسن